سنبحث في هذا المطلب العناصر التالية:

أولاً: العولمة الاقتصادية

ثانياً: العولمة السياسية

ثالثاً: العولمة الثقافية

رابعاً: العولمة الاجتماعية

خامساً: العولمة الاتصالية

أولاً: العولمة الاقتصادية

من الطبيعي أن تختلف مفاهيم العولمة باختلاف أبعادها وتجلياتها، ويمكن أن تتمظهر في الأبعاد الأساسية التالية: البعد الاقتصادي، البعد السياسي، البعد الثقافي، البعد الاجتماعي، البعد الاتصالي.

ويُعتبر الجانب الاقتصادي أهم أبعاد العولمة؛ حيث ترتكز العولمة الاقتصادية على مفهوم «اقتصاد السوق»، فهي عملية سيادة مذهبية السوق وقوانينها على كافة الكرة الأرضية لتجعل العالم منطقة تجارة موحّدة، يدخل إليها الأغنياء والفقراء؛ حيث تكون معايير السوق (العرض والطلب) هي الفاصل في تحديد القرارات، فالعالم يتفتح على بعضه، وتزداد سرعة النقل والمواصلات، وتتسع السوق؛ حيث تزول الحواجز أمام انتقال السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال، فالعولمة الاقتصادية «تدعو إلى تعميم الاقتصاد والتبادل الحر كنموذج مرجعي، وإلى قيم المنافسة والإنتاجية وهي تَعِد العالم بالرفاه والتقدم»[1].

وتظهر العولمة الاقتصادية أساساً في نمو وتعميق الاعتماد المتبادل بين اقتصادات الدول الوطنية، وفي وحدة الأسواق المالية...، هذه التجليات الاقتصادية برزت

(١) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٤٤.

بوضوح من خلال التكتلات الاقتصادية العالمية (منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، الاتحاد الأوربي، رابطة دول جنوب شرق آسيا)، بالإضافة إلى تنامي دور ونشاط الشركات المتعددة الجنسيات، والمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي للإنشاء والتعمير، المنظمة العالمية للتجارة).

ففي الوقت الذي يروَّج فيه بأن العولمة الاقتصادية تعود بالرفاه والتقدم على الجميع؛ فإن مشكلاتها كثيرة ومنها:

- المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها بلدان المركز الرأسمالي، فمثلاً يبلغ مستوى البطالة في الاتحاد الأوربي أكثر من ٢٠٪، فرنسا ١٢٪، ألمانيا ١٠٪[١]؛
- الأزمة المالية لبلدان شرق آسيا، وتوالي مضاعفاتها السلبية، واحتمال انتقال هذه الأزمة إلى بلدان أخرى؛
- تطور الأزمة التنموية في البلدان النامية.

وتثار بالنسبة للتجليات الاقتصادية للعولمة الإشكاليات التالية:

- صلاحية نظام حرية السوق ليكون أساس التنمية في مختلف بلدان العالم؛
- المخاطر التي يمكن أن تنجم عن التنمية الوحيدة البعد، والتي تركِّز على الجانب الاقتصادي فقط؛
- مدى تأثير العولمة في مفهوم «السيادة الوطنية»، ومصير الدولة من ناحية تأكيده أو تغيُّر صورته.

ثانياً: العولمة السياسية

ترتكز العولمة السياسية على تعويم الرؤية الغربية للديمقراطية والتعددية الحزبية وحقوق الإنسان والحريات الفردية على النطاق الكوني.

- **فمفهوم الديمقراطية:** منذ أن ظهر في الفلسفة اليونانية يعني حكم

(١) إسماعيل صبري عبد الله، «العولمة كلمة مضللة..»، في العولمة: هيمنة منفردة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، مرجع سابق، ص: ٤٧.

الشعب نفسه بنفسه، فهي لم تَعُد اليوم شكلاً من أشكال الحكم فحسب؛ بل أصبحت منهاج تفكير وأسلوب حياة داخل المجتمع.

- **أما التعددية السياسية:** فهي تعبِّر عن الحرية السياسية، وما تتطلبه من زيادة المشاركة الشعبية لتوسيع ممارسة الديمقراطية.
- **والحريات الفردية:** تشمل حريات الأفراد والجماعات في التعبير عن آرائها، كما يُعتبر مبدأ احترام حقوق الإنسان من أهم الشروط الأساسية للرقي الاقتصادي والاجتماعي، وتتمثل في الحقوق المدنية والسياسية (كالحق في الحياة، وعدم الخضوع للتعذيب، وحق الانتخابات...)، وفئة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (كالحق في العمل، الحق في التعليم والصحة، والحق في الضمان الاجتماعي...)[1].

وتظهر العولمة السياسية في «سقوط الشمولية والسلطوية، والنزوع إلى الديمقراطية والتعددية السياسية، واحترام حقوق الإنسان»[2]؛ حيث ظهر اتجاه غالب يؤكِّد على عالمية حقوق الإنسان، وتم اجتياح الديمقراطية لأغلب مجتمعات المعمورة، وأصبحت بالتالي حقوق الإنسان وحرياته أهم الشعارات المتداولة على الصعيد العالمي، وهذه التجليات السياسية برزت بوضوح من خلال التجمعات والمؤتمرات والحوارات العالمية (المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا سنة ١٩٩٣، المؤتمر العالمي للمرأة في بكين سنة ١٩٩٥ ...).

ففي الوقت الذي تبشِّر فيه العولمة السياسية بالديمقراطية وحقوق الإنسان؛ نجد أن هذه القيم تُنتهك في كثير من بلدان العالم، إما بسبب المصالح التجارية أو تحت غطاء الشرعية الدولية ومن أمثلة ذلك:

- رفض فرنسا في مؤتمر وزراء خارجية دول الاتحاد الأوربي، الذي عُقد في هولندا، إدانة الصين الشعبية، وهي واحدة من الدول ذات السجل الأكثر سوءاً فيما يتعلق بحقوق الإنسان؛ لأنها كانت تسعى للتوقيع معها على

(١) محمد فهيم يوسف، «عولمة حقوق الإنسان أم عولمة الفهم الغربي لحقوق الإنسان»، مجلة المستقبل العربي، ع ٢٣٥، (١٩٩٨/٩)، ص: ٦٤.

(٢) السيد ياسين، «في مفهوم العولمة»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٣٢.

صفقة طائرات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار[١]؛

- يُطوى موضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان إذا تعلّق الأمر بإسرائيل، ويُشهر في وجه بعض الدول، كإصدار قرارات لحصار بعض الشعوب باسم الشرعية الدولية، مثل: التدخّل في الشؤون العراقية، وحصار الشعب الليبي...

وتثار بالنسبة للتجليات السياسية للعولمة الإشكاليات التالية:

- مدى صلاحية الديمقراطية الغربية لتكون نموذجاً سياسياً وحيداً في مختلف دول العالم؛
- مشكلة ازدواجية المعايير في تطبيق قواعد حقوق الإنسان في العالم، والتوظيف السياسي لها من قِبل الأطراف المهيمنة على العلاقات السياسية الدولية؛
- مدى إمكانية أن تصبح الحريات الفردية اللغة المشتركة للإنسانية جمعاء.

والعولمة السياسية مرتبطة بعولمة الاقتصاد؛ حيث تهدف الديمقراطية إلى بناء نظام اقتصادي يسمح بإشباع حاجات الأفراد بعيداً عن تدخّل الدولة من خلال المبادرة الفردية؛ حيث تم إقرار حقوق الإنسان من أجل وضع الفرد في مواجهة الدولة وتقليل احتمال أنظمة دكتاتورية؛ ولهذا فإن العولمة السياسية تهدف إلى تعميم الديمقراطية في البلدان النامية والاشتراكية سابقاً، والضغط على بعض الأنظمة الباقية (كوبا والصين...) من أجل إيجاد فضاء للحرية التي تحقّق المزيد من الانفتاح الكلي للاقتصادات المحلية على الاقتصاد العالمي بما يخدم المصالح الإستراتيجية للاقتصادات القوية في العالم.

---

(١) رضوان زيادة، «الإسلاميون وحقوق الإنسان: إشكالية الخصوصية والعالمية»، مجلة المستقبل العربي، ع ٢٣٦، (١٠/١٩٩٨)، ص: ١٢٣.

ثالثاً: العولمة الثقافية

ترتكز العولمة الثقافية على مفاهيم تعويم أنماط الحياة وأساليب الاستهلاك الغربية، عن طريق قولبة الذوق والمأكل والملبس؛ أي محاولة توحيد القيم والأفكار وأشكال السلوك في ثقافة عالمية واحدة تتمحور حول الذات الغربية، ولقد دخلت الثقافة بوصفها منتج اجتماعي ميدان العملية الاقتصادية، وأصبحت سلعة مثل السلع المادية تتداول في سوق يسودها الأقوى تكنولوجياً؛ «الأمر الذي يفرض القول بأن «التبادل الثقافي العالمي» الجاري في ركاب التجارة الحرة، تبادل غير متكافئ ولا يعبِّر عن أية إمكانية لتحويل العولمة الثقافية إلى تثاقف متوازن بين الثقافات والشعوب والمجتمعات»[1].

وتظهر العولمة الثقافية من خلال عملية استبدال الثقافة المكتوبة بالسمعي البصري؛ أي سيادة ثقافة الصورة كأداة للنظام الثقافي الجديد الذي أصبح مصدر إنتاج القيم والأذواق، فالصورة اليوم هي المادة الثقافية التي يجري تسويقها في العالم؛ حيث تمكّنت من تحطيم الحاجز اللغوي وصنع الذوق الاستهلاكي (الإشهار التجاري) والرأي السياسي (الدعاية الانتخابية)، فالعولمة الثقافية تشمل الموسيقى والسينما والتليفزيون والزي والطراز، وهي تسعى لفرض أزياء معيّنة حتى أصبح «خبراء الأزياء يبدون بأهمية علماء الطاقة النووية»[2]، الذين يعملون لهندسة الأفكار وقولبة الأذواق وصناعة أسباب الجاذبية في عصر الصورة والإعلام السمعي البصري الذي يؤثِّر على النموذج الاستهلاكي للمجتمع من خلال أثر المشاهدة.

ففي الوقت الذي تروّج فيه العولمة الثقافية بثقافة عالمية موحَّدة؛ نجد أن مشكلات الاختراق الثقافي هي في دول الجنوب والشمال على حدّ سواء:

- ففي الجنوب تهدِّد العولمة الثقافية العادات والتقاليد والهويات والقيم؛
- أما في الشمال فتعاني كتله من هيمنة النموذج الأمريكي، وتسعى الدول

---

(١) عبد الإله بلقزيز، «عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٣١٧.

(٢) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٣٢٦.

المتقدمة لمواجهة ذلك في إطار الاحتماء بالتكتلات الاقتصادية، ومن بين الأدلة على ذلك هو أن «أحد القوانين المعمول بها في الاتحاد الأوربي هو أن تكون ٥١٪ من المواد المعروضة تلفزيونياً من إنتاج أوربي»[١]، كذلك فإن «الحكومة الفرنسية تدفع مليار فرنك فرنسي كل سنة دعماً لكل من يصنع فيلما ينطق باللغة الفرنسية، لمواجهة الأفلام الأمريكية في سوق فرنسا»[٢]، من خلال هذا يتبيّن أن دول الاتحاد الأوربي تصرّ على أن تكون لها هويتها الثقافية الخاصة بها ضد الذوبان في الهوية الأمريكية.

وتثار بالنسبة للتجليات الثقافية للعولمة، الإشكاليات التالية:

- مدى إمكانية وجود ثقافة عالمية واحدة؛
- العدوان على الخصوصيات الثقافية للمجتمعات من خلال تغريب المواطن عن مجتمعه؛
- تحطيم الشعور بالانتماء لأمة أو وطن، وإحلال أفكار جديدة من نوع «الفردية العالمية» و«الاعتماد المتبادل».

والعولمة الثقافية مرتبطة بعولمة الاقتصاد؛ حيث تحاول فرض نموذج معيّن للثقافة الاستهلاكية الموجّهة أساساً لدعم العامل الاقتصادي والتجاري، كما أن عولمة الاقتصاد لن تكون من دون عولمة الثقافة، فهي «ثقافة إشهارية إعلامية، سمعية وبصرية»[٣] تؤثّر في الأفكار والسلوك فتحدث تغييراً في التكوين الثقافي والأخلاقي والفلسفي للأمم والشعوب، بشكل يجعل نمطها الاستهلاكي مرتبطاً بالمخرجات السلعية والخدمية للاقتصادات المتقدمة.

---

(١) المرجع السابق، ص: ٣٢٩.

(٢) سمير فريد، «هوليود أحد مظاهر العولمة»، في العولمة: هيمنة منفردة في المجالات الاقتصادية، السياسية والعسكرية ، مرجع سابق، ص: ٩٤.

(٣) محمد عابد الجابري، «العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات»، في العرب العولمة، مرجع سابق، ص: ٣٠٢.

رابعاً: العولمة الاجتماعية

ترتكز العولمة الاجتماعية على مفهوم «المجتمع المدني العالمي» أو «الشعب العالمي» المهموم بمشكلات وقضايا عالمية، جعلت المجتمعات تنظر إلى نفسها بمزيد من الارتباط والتواصل والتقارب والاهتمام ببعضها، والإحساس بالمسؤولية المشتركة إزاء الأخطار التي تواجه الكوكب الأرضي، «فالمشاكل والمعضلات التي تطرحها هذه الظاهرة، ليست محصورة بقطر أو قارة واحدة؛ بل إنها ذات طابع كوني شامل، وتتطلب فعلاً إنسانياً وسياسات سليمة إزاءها ...؛ مما أفضى أيضاً إلى عولمة «الآمال والطموحات» ونشوء الحاجة إلى عولمة الفعل والتحرك المشترك لشعوب العالم أجمع نحو أهداف مشتركة ومحدّدة»[١].

وتظهر العولمة الاجتماعية من خلال بروز قضايا مشتركة لها صفة «العالمية» مثل: قضية حماية البيئة والصحة العالمية، وقضية الانفجار السكاني وانتشار الفقر والجوع وتحركات سكان الأرض، وقضية الجريمة المنظّمة ومخاطر التسلّح النووي الشامل، وقضية انعدام المساواة الاقتصادية والتباين الواسع في توزيع الفرص على مستوى الكوكب... هذه المشكلات التي بدأت تأخذ طابعاً عالمياً بعد أن ازداد تفاقمها وتحتّم إجراء تعاون عالمي.

فالاهتمام الشديد السائد بشأن تدهور البيئة يؤكّد العلاقات المتشابكة بين الأمم والشعوب، فاتساع طبقة الأوزون وأثر ارتفاع درجات الحرارة في الأرض، وتلوّث البحار والإشعاع الذري كلها ظواهر عالمية، فعلماء البيئة يتخوفون من ظاهرة «الدفء الكوني» بارتفاع معدل درجة الحرارة بين (١,٥° م و ٤,٥° م)[٢]. كما يطرح علماء السكان ثلاثة متغيرات محتملة لعدد سكان العالم بحلول عام ٢٠٢٥ فالمنخفض (٦, ٧ مليار نسمة) والمتوسط (٥, ٨ مليار نسمة) والمرتفع (٤, ٩ مليار نسمة)[٣]، فليس من المعقول أن تقدر الأرض على تغذية ١٠ ملايير نسمة!

---

(١) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٤٦٨.

(٢) بول كينيدي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: محمد عبد القادر وغازي مسعود، دار الشروق، الأردن، ١٩٩٣، ص: ١٤٨.

(٣) المرجع السابق، ص: ٣٩.

كذلك فإن الصحة لم تنعزل عن هذه التحولات العالمية؛ فمرض فقدان المناعة (الإيدز) أصبح يهدِّد الجزء الكبير من البشرية، فمنظمة الصحة العالمية تشير إلى أن ٤٠ مليوناً من سكان الأرض سيصابون بهذا الفيروس بحلول عام ٢٠٢٥[١]، والرقم قابل للتعديل، وتمثِّل المؤتمرات (ريو دي جانيرو حول البيئة ١٩٩٢، ومؤتمر القاهرة حول السكان، ومؤتمر كوبنهاغن حول الوضع الاجتماعي ١٩٩٥) نموذجاً لمحاولات تهدف لإيجاد منهجية موحَّدة للتعامل مع هذه المشكلات العالمية المشتركة.

وفي الوقت الذي تبشِّر فيه العولمة الاجتماعية بصيانة البيئة والانشغال بمصير فقراء العالم والنضال المشترك لمواجهة المشكلات التي أصبحت تأخذ منحىً عالمياً؛ نجد أن الولايات المتحدة التي يسكن فيها ٤٪ من سكان العالم؛ تسهم في تلويث البيئة بإطلاق ٢٥٪ من الغازات الملوِّثة للبيئة العالمية![٢]

وتثار بالنسبة للتجليات الاجتماعية للعولمة الإشكاليات التالية :

- إمكانية تحقيق مجتمع عالمي؛
- مدى تأثير بروز «الشعب العالمي» في «الشعب الخاص بالدولة» والذي يمثِّل إحدى مقومات الدولة الأساسية؛
- دور مؤسسات المجتمع العالمي (المنظمات غير الحكومية).

ويتساءل مؤلِّفا «فخ العولمة»: «أيعني هذا كله أن العالم قد أخذ يقترب من التعاون الشامل الهادف إلى إنقاذ الاستقرار الاجتماعي والتوازن البيئي؟ (...)، إننا حينما نأخذ العدد الهائل للمؤتمرات والمنشورات العالمية الخاصة بهذا الموضوع بعين الاعتبار؛ سيبدو لنا الحال كما لو كنا نقف على عتبة عصر جديد، إلا أن الأمر ليس كذلك في الواقع، فالنتائج المتحقِّقة حتى الآن مخيبة للآمال»[٣].

---

(١) المرجع السابق، ص: ٤٤ .

(٢) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٢٧٨ .

(٣) هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة: عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ١٩٩٨، ص: ٣٧٦.

خامساً: العولمة الاتصالية

ترتكز العولمة الاتصالية على مفهوم «القرية الكونية» التي تنبّأ بها «ماك لوهان» كوصف مقبل للكرة الأرضية في عصر إعجاز الاتصالات والتواصل، وهي ترفع شعار «المعلومات في كل وقت وفي كل مكان ولكل الناس»[١]، فالتطور الحاصل في ثورة الاتصالات جعل من العالم قرية واحدة من حيث تداول المعلومات المكتوبة والمرئية والمسموعة.

وتظهر من خلال دور أجهزة الاتصال وأدواته المتمثلة في:

- **الأقمار الصناعية:** التي تمكّن من رؤية الأحداث التي تتم في إحدى مناطق المعمورة، بعد لحظات من وقوعها، ويأتي الإرسال التليفزيوني كترجمة لرسالة الأقمار الصناعية، بينما تقف وراء كل ذلك الاحتكارات العالمية الكبيرة المتمثّلة في وكالات الأخبار الفضائية (مثل: وكالة اليونيتد براس الأمريكية، وكالة رويتر البريطانية، وكالة الأنباء الفرنسية...)؛
- **شبكة الإنترنت[٢]:** هي بمثابة تجسيد فعلي لتسمية «القرية الإلكترونية»؛ حيث تسمح بنقل المعلومات في المجال العلمي وإرسال البيانات في الجانب الاقتصادي؛ حيث تحوّل المعارف إلى خدمات معلوماتية، فعدد مستخدمي الإنترنت يتزايد بـ ٢٠٪ كل ربع سنة وفي بداية ١٩٩٥ أصبح هناك أكثر من ٨, ٤ مليون مستخدم لها حول الكرة الأرضية[٣]، ومن المتوقّع أن يصل حجم المستهلكين في هذه الشبكة إلى مليار مشترك سنة ٢٠٠٠[٤]، وأصبحت هذه الأداة وسيلة فعالة لتنشيط السوق التجارية العالمية، عن طريق الفرع الجديد المتمثّل في «التجارة الإلكترونية»؛
- **الحواسيب الإلكترونية:** فالإنسان الذي يملك جهاز حاسب وخط هاتفي رقمي واشتراك في شبكة الإنترنت؛ يمكنه أن يصل إلى بنوك المعلومات التي

---

(١) نبيل علي، «ثورة المعلومات: الجوانب التقانية»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ١١٧.

(٢) بدأت سنة ١٩٦٩، وكانت تابعة لوزارة الدفاع الأمريكية.

(٣) كارلوس أ. بريمو براجا، «تدويل الخدمات وتأثيره على البلدان النامية»، مجلة التمويل والتنمية، مارس ١٩٩٦، ص: ٣٥.

(٤) نبيل علي، «ثورة المعلومات: الجوانب التقانية»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ١١٦.

يريدها (من حالة الطقس إلى مواعيد إقلاع الطائرات وحجز المقاعد)، وحسب شبكة الهاتف الأمريكية أن الناس مازالوا يتحدثون مع بعضهم من خلال الهاتف، لكن نسبة المعلومة «دون حديث» في شبكاتها الدولية، إما من خلال حاسب إلى حاسب أو بالفاكس تصل إلى ٥٠٪ من الوقت[١].

ففي الوقت الذي تروِّج فيه العولمة الاتصالية بحق الإنسان في المعلومة؛ فإنها تخفي جانباً آخر؛ حيث تعمل على تعميق الهوة بين الذين يملكون والذين لا يملكون، فوضعية التدفق الإعلامي غير متوازنة، وحسب «حسام عيسى»: «فنحن نعيش أكثر عصور احتكار المعلومات قوة، وهذا عكس ما يدعيه منظِّرو العولمة... فهل الإنترنت تظهر عليه معلومات تجعلك تنتج دواءً لا تستطيع إنتاجه؟!»[٢].

وتثار بالنسبة للتجليات الاتصالية للعولمة الإشكاليات التالية :

- هدف العولمة الاتصالية هو جمع المعلومات بغرض إعلام الناس فقط، أم السيطرة على محتواها؛
- عملية تداول المعلومات هي شاملة ومحايدة، أم متحيزة وموجَّهة؛
- المخاطر التي يمكن أن تنجم عن الاعتماد على وكالات الأنباء العالمية الكبرى.

والعولمة الاتصالية مرتبطة بعولمة الاقتصاد؛ حيث إن صناعة الاتصال هي التي تقود الاقتصاد اليوم، فهذا القطاع يقوم بتصنيف وتوزيع المعلومات (من المالية إلى الترفيهية، ومن الخدمات الإعلامية والتعليمية إلى الاستشارات القانونية والطبية) كما تُستخدم الإنترنت في إطار التسويق والدعاية الإعلامية، فالبائع يرى فيها وسيلة للإعلان عن سلعه، والمشتري يستطيع أن يختار السلعة ويقرأ سعرها ومحتوياتها والنصائح الطبية عنها، فيضعها إلكترونياً في سلة مشترياته. وبهذا فقد وفّرت شبكة الإنترنت لأول مرة وسيلة فعالة لسرعة نفاذ المعلومة

(١) محمد الرميحي، «تخطي الموانع: الطريق الدولي السريع للمعلومات»، مجلة العربي، ع ٤٦٠، (١٩٩٤/٩)، ص: ٢٤.

(٢) حسام عيسى، «نعيش أكثر عصور احتكار المعلومات قوة ...»، في العولمة هيمنة منفردة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، مرجع سابق، ص: ٥٣.

وانتشارها وتوظيفها، وأبرزت أننا بصدد وضع اقتصادي جديد هو عصر اقتصاد المعلومات.